Funded by the European Union
بتمويل من الاتحاد الأوروبي

EuroMed Feminist Initiative
المبادرة النسوية الأورومتوسطية
Initiative Féministe EuroMed

بيان صحفي

مؤتمر منظمات المجتمع المدني لحقوق النساء السوريات يدعو إلى

إعادة الإعمار الحساسة للنوع الاجتماعي وبناء السلام الشامل في سوريا

بروكسل، 26 حزيران 2025

عُقد في بروكسل، في 24 و25 من شهر حزيران لعام 2025، المؤتمر الثاني لمنظمات المجتمع المدني لحقوق النساء السوريات تحت عنوان: "تنفيذ الأجندة المشتركة لمناهضة العنف ضد النساء والفتيات وتعزيز بناء السلام الشامل في سوريا".

وقد نُظم هذا المؤتمر ضمن مشروع *"تنفيذ الأجندة المشتركة لمناهضة العنف ضد النساء والفتيات وتعزيز عمليات بناء السلام الشاملة في سوريا"*، والذي تنفذه المبادرة النسوية الأورومتوسطية بالشراكة مع منظمة مساواة ومنظمة "دولتي" ومنظمة "زوم إن"، وبتمويل من الاتحاد الأوروبي.

جمع هذا الحدث أكثر من ستين جهة فاعلة سورية ودولية إضافة إلى ممثلين عن الإتحاد الأوربي والبرلمان الأوربي ومكتب المبعوث الخاص للأمم المتحدة إلى سوريا، بهدف إعادة التأكيد على الدور المحوري للنساء في عملية إعادة إعمار سوريا وانتقالها نحو الديمقراطية والسلام والمساواة.

وفّر المؤتمر منصة هامة لممثلات وممثلي أكثر من خمس وثلاثين منظمة من منظمات المجتمع المدني المعنية بحقوق النساء وحقوق الإنسان في سوريا، للتعبير بشكل جماعي عن رؤيتهم/ن لتعزيز مشاركة النساء وضمان حقوقهن على كافة مستويات عملية إعادة الإعمار في سوريا ومن أجلها.

وقد استندت المناقشات إلى سنوات من الحشد الشعبي والخبرة القانونية والاجتماعية المتراكمة، بالإضافة إلى التنفيذ المستمر للأجندة المشتركة لمناهضة العنف ضد النساء والفتيات كعائق أساسي أمام مشاركة النساء، وهي الأجندة التي وُضعت بالتشاور مع أكثر من 250 جهة فاعلة في مختلف أنحاء سوريا ضمن نفس المشروع.

وفي الكلمة الافتتاحية، قالت السيدة فاديا حبيب، مديرة برنامج سوريا في المبادرة النسوية الأورومتوسطية: "إن هذه اللحظة التاريخية في سوريا ليست نهاية النضال، بل بداية المسؤولية. مسؤوليتنا في ضمان ألا تُمحى تضحيات الماضي، وألا يُسمح بعودة الاستبداد بأي شكل من الأشكال، وأن تقود العدالة والمساواة والكرامة كل خطوة من خطوات المرحلة الانتقالية المقبلة".

ZOOmIn Organization
دولتي
مساواة musawa

ومن جانبه، أكد السيد أليسيو كابيلاني، المسؤول عن السياسة والعلاقات السياسية مع مصر وسوريا ولبنان والأردن على أهمية تحويل المبادئ إلى واقع عملي، قائلاً: "ان التحدي الذي نواجه اليوم هو أن يتم تنفيذ ما يُقال في البيانات السياسية على أرض الواقع في سوريا".

حيث أشادت السيدة نجاة رشدي، نائبة المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة إلى سوريا، بشجاعة المرأة السورية وقيادتها. وقالت: "قضية المرأة السورية هي قضية جميع النساء العربيات، وجميع نساء حوض البحر الأبيض المتوسط. لقد كانت المرأة السورية دائمًا مصدر إلهام ونموذجًا يُحتذى به لنا جميعًا. فقد كانت النساء أول من خرجن إلى الشوارع للمطالبة بالحقوق السياسية والمدنية."

خلال يومي المؤتمر، ناقشت المشاركات والمشاركون أبرز القضايا العاجلة المرتبطة بدور المنظمات المدافعة عن حقوق النساء والمنظمات المدنية التي تقودها النساء، في تعزيز وبناء السلام المدني، وفي معالجة قضايا العدالة الانتقالية والمساءلة من منظور النوع الاجتماعي، والدعوة إلى دستور وتشريعات حساسة للجندر، باعتبارها شرطًا أساسيًا للتصدي الفعّال للعنف القائم على النوع الاجتماعي، وتمكين مشاركة المرأة، وبالتالي بناء سلام مستدام في سوريا.

وقد عرضت المنظمات الشريكة في المشروع نتائج الحوارات المجتمعية المحلية التي تم تنظيمها لمناقشة "الأجندة المشتركة"، خلال الجلسة الأولى التي شارك فيها كل من السيدة سعاد عباس، مديرة البرامج في منظمة "دولتي"، والسيد مصطفى قنطار المدير التنفيذي لمنظمة "زووم إن" والدكتورة مايا الرحبي المديرة التنفيذية لمنظمة "مساواة"، حيث أعربوا جميعًا عن قلق مشترك بشأن ما أبدته النساء المشاركات في الحوارات من مخاوف من التعبير عن آرائهن، بسبب التنمر وردود الفعل السلبية، التي كثيرًا ما تواجه النساء اللاتي يتحدثن في الشأن العام. ومع ذلك، أكد الجميع على الاستقبال الإيجابي الذي حظيت به "الأجندة المشتركة" من قِبل المجتمعات المحلية، باعتبارها أداة لرفع الوعي ومناقشة حلول محلية لمناهضة العنف القائم على النوع الاجتماعي.

علاوة على ذلك، أشار السيد فائق حويجة الخبير القانوني والمدير التنفيذي لمركز المواطنة المتساوية إلى أن المركز وبمشاركة واسعة من منظمات المجتمع المدني، قد أعدّ مذكرة سياسات بشأن الحاجة إلى تطوير واعتماد تشريع شامل لمكافحة العنف القائم على النوع الاجتماعي، وذكّر بأن سوريا أُدرجت الآن ضمن المؤشر الإقليمي لعام 2024 للعنف القائم على النوع الاجتماعي، والذي يشمل تسع دول من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

وأكدت الدكتورة رولا بغدادي، المديرة التنفيذية لمنظمة "دولتي" أن جهود المناصرة التي تقوم بها منظمات المجتمع المدني من أجل دستور حساس للجندر لها تاريخ طويل. وأشارت إلى أن الوقت قد حان، أكثر من أي وقت مضى، لتطوير هذه الجهود والمضي بها إلى مرحلة جديدة تتمثل في الحوار والنقاش مع الحكومة الانتقالية، لضمان عدم تغييب حقوق المرأة ومشاركتها.

كما شددت السيدة سوسن زكزك إحدى مؤسسات "تجمع سوريات من أجل الديمقراطية" على النضال الطويل الذي خاضته ناشطات ومنظمات حقوق المرأة، من أجل تعزيز مشاركة النساء في جميع المراحل وعلى كافة المستويات دعماً للانتقال الديمقراطي في سوريا.

ومن أبرز المحطات في هذا المؤتمر عرض **"الدليل لإعادة الإعمار الحسّاسة للنوع الاجتماعي في سوريا"**، الذي نُشر من قبل المبادرة النسوية الأورومتوسطية وتم تطويره بالتشاور مع مجموعة متنوعة من الخبراء والخبيرات السوريين/ات. إذ يقدّم هذا الدليل خارطة طريق لصنّاع القرار السوريين، والمانحين، والمنظمات الدولية، ومنظمات المجتمع المدني الملتزمة ببناء مستقبل سلمي وشامل.

تم عرض الدليل من قبل مؤلفاه الدكتور إبراهيم الدراجي، الخبير الدستوري وأستاذ القانون الدولي، والسيدة فرح حويجة، الباحثة في مجال حقوق الإنسان. حيث ناقشا الأدوات القانونية والمؤسساتية والخطوات العملية التي يقدّمها الدليل من أجل إدماج منظور النوع الاجتماعي في عملية إعادة الإعمار.

تلت كل جلسة من جلسات المؤتمر مناقشات مفتوحة وحيوية، ساعدت المشاركات والمشاركين في تطوير توصيات عملية تهدف إلى ضمان أن تكون عملية إعادة الإعمار في سوريا شاملة، خاضعة للمساءلة، ومراعية للنوع الاجتماعي.

شملت هذه التوصيات: تطبيق منظور النوع الاجتماعي في جميع مراحل إعادة الإعمار، إضفاء الطابع المؤسساتي على مشاركة المرأة في عمليات العدالة الانتقالية، وتخصيص ما لا يقل عن 30٪ من التمويل العام ومنح المانحين الدوليين لصالح المنظمات النسوية والمنظمات التي تقودها النساء.

وقد جدّد النشطاء السوريون تأكيدهم على الحاجة إلى تشريعات حساسة للجندر، مثل تعديل جميع القوانين المميزة ضد المرأة وعلى رأسها قوانين الأحوال الشخصية والجنسية والعقوبات، وسنّ قوانين لمناهضة العنف ضد النساء والفتيات وأخرى تضمن حقوقًا عادلة في السكن وملكية الأراضي للنساء، وإجراء إصلاحات في قانون الأحزاب السياسية والجمعيات لضمان تمثيل النساء.

وفي اليوم الثاني من المؤتمر، قامت ثلاث مجموعات عمل بتطوير هذه التوصيات، قُدّمت إلى الجهات المعنية، بما في ذلك ممثلون عن الاتحاد الأوروبي والبرلمان الأوربي وهيئات الأمم المتحدة بما فيها مكتب المبعوث الخاص للأمم المتحدة إلى سوريا إضافة إلى عدد من المنظمات الدولية.

وقد أكّدت مقدمات ومقدمو العروض من الجانب السوري على أن هذه التوصيات موجّهة إلى الحكومة السورية المؤقتة، والمانحين الدوليين، وكيانات الأمم المتحدة، والمجتمع الدولي الأوسع. كما تم التأكيد على ضرورة أخذ مطالب ناشطات حقوق المرأة السوريات على محمل الجد في المرحلة الانتقالية وأن تعكس في النصوص الدستورية، والإصلاحات القانونية، وخطط إعادة الإعمار على جميع المستويات، وفي جميع آليات المساءلة، حتى لا تُعاد إنتاج نفس الهياكل الإقصائية والعنيفة التي أدّت إلى انهيار سوريا.

كما أكدت السيدة بوريانا جونسون المديرة التنفيذية للمبادرة النسوية الأورومتوسطية في كلمتها الختامية على التزام المبادرة طويل الأمد بالقضية السورية منذ انطلاق الثورة السلمية عام 2011، وعلى ضرورة الاستمرار في تقديم الدعم والتضامن مع الشركاء السوريين على جميع المستويات، لا سيما في الوقت الراهن، حيث أصبح الانتقال السياسي أمرًا واقعًا.

للمزيد من المعلومات، ولمعرفة توصيات المؤتمر والحصول على الدليل العملي لإعادة الإعمار الحسّاسة للنوع الاجتماعي في سوريا، يُرجى التواصل مع السيدة فاديا حبيب عبر البريد الإلكتروني: fadia.habib@efi-ife.org

---

نبذة عن المبادرة النسوية الأورومتوسطية:(EFI)

تعد المبادرة النسوية الأورومتوسطية منصة سياسات تقدم الخبرة في مجال المساواة بين النساء والرجال وحقوق المرأة كجزء لا يتجزأ من بناء الديمقراطية والمواطنة، وتدعو إلى حلول سياسية لكافة النزاعات، وإلى حق الشعوب في تقرير مصيرها.